

الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي له «الميثاق»:

الفيديرالية تمثل مدخلاً لتفديم المنطقة

قال الدكتور قاسم سلام أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي القومي ان إعلان أحزاب اللقاء المشترك تعليق الحوار مع المؤتمر الشعبي العام قفز على الواقع.. لافتاً إلى ان الحوار بينهما لم يبدأ حتى الآن حسب اتفاق فبرابر.. وأوضح سلام ان الحوار كان يمتدح أن يبدأ عقب التوقيع على تمديد فترة عمل البرلمان وتأجيل الانتخابات ولكن هناك أحزاباً تهربت عن الحوار وصمتت دهرًا ونطقت كضراً بإعلان التعليق في محاولة لاستبدال الحوار السلمي الديمقراطي بسياسة التخندق والتهديد التي تشكل خطراً على المصلحة الوطنية.. وقال ان الحوثي منذ ان أعلن خروجه عن طاعة الدولة تحت مطالب ما انزل الله بها من سلطان يعيث في الارض فساداً.. فها تقوم به جماعته هو توجه صفوي ليس حياً في الاسلام ولا آل البيت بل حياً في المنطق الامبراطوري الفارسي.. وقال الدكتور سلام في حوار مع الميثاق، ليس بالضرورة ان تجري انتخابات برلمانية مبكرة.. مفضلاً اجراءها في الموعد المحدد 2011م.. هالي المتواصل ..

حاوره/ عارف الشرجبي الحلقة الاخيرة

المشارك غيب المنطق وقفز فوق التكتيك

أحزاب صممت دهرًا ونطقت كضراً

الحوثي يستهدف المذهب الزيدي



هل تعتقد انه اذا وصلنا الى طريق مسدود أو تمت مسيرته هل الاعلان او الدعوة الى انتخابات مبكرة قد يكون أحد الحلول للخروج من هذه الاشكالية؟

الدعوة للانتخابات المبكرة لها شقان شق سلمي للانتخابات المبكرة وضوح لخصومات اللقاء المشترك ومجاراته عبث التمرد والقوض وقد فتحت ابواباً كثيراً لمزيد من الضغوط والابتزاز فتختلط الأوراق وتتسع مساحة الفوضى ويرداد اللقب ويمتدح دعاة الفدرالية والمناطقية والطائفية كما تتسع مساحة الفتنة وتقوم الدعوة بانها ليست استجابة للخروج من الأزمة وإنما عملية تهدئة تأتي تحت طائلة التهديد والضغط وغيب حجة الرد على الطروحات المختلفة.. فالدعوة الى الانتخابات مبكرة تفكر فوق العملية الديمقراطية داخل مجلس النواب وفوق حق حزب الأغلبية وبرنامجه الانتخابية.. برنامج الاجماع الوطني.. فناداً كانت الدعوة للانتخابات المبكرة الهدف منها الخروج من المأزق بعيداً عن لعبة التكتيك والمناورة التي يلجا اليها طرف من اطراف اللعبة البرلمانية عندما تضيق امامه الفرص ويشعر ان حزب الأغلبية يفتقد مصداقية المصارفة في القبول والرفض ولاي توفيق وفقاً لضوابط اللعبة البرلمانية وتكون الدعوة مرتكزة على قناعة حزب الأغلبية في مواجهة أزمة فاسلابة تختلف مما يعطي لدعوة منى ايجابياً.. فالعابرين التي تحكم الدعوة تختلف من بلد لآخر ومن تجربة لآخرى إذ قد تكون الدعوة لانتخابات مبكرة ضرورية في حالة غياب الأغلبية المسيطرة داخل مجلس النواب وداخل مجلس الوزراء، وداخل الغرفة الثانية إن وجدت مما يصعب الأمر ملزماً للجوء الى الانتخابات المبكرة، أما والحالة كما هو عليه في مجلس النواب في الوقت الراهن فإن الأمر متروك لحزب الأغلبية كي يحسم هذه المسألة وفق الأصول والضوابط والاركان الديمقراطية التي تعطي الحق لحزب أغلبية يقبل ويرفض إذ قبوله يعني برفضه يجعله صاحب حق في العودة الى المجلس والرفضه التذليل الذي تخضع لبرنامجه وتراعي المصلحة الوطنية العليا قبل مراعاة مواقف الأقلية داخل المجلس وما على الأقلية إلا احترام رأي الأغلبية وموقفها الذي تتوصل اليه داخل السلطة التشريعية بشقيه النواب والشورى.

هل تعتقد انه اذا وصلنا الى طريق مسدود أو تمت مسيرته هل الاعلان او الدعوة الى انتخابات مبكرة قد يكون أحد الحلول للخروج من هذه الاشكالية؟

الدعوة للانتخابات المبكرة لها شقان شق سلمي للانتخابات المبكرة وضوح لخصومات اللقاء المشترك ومجاراته عبث التمرد والقوض وقد فتحت ابواباً كثيراً لمزيد من الضغوط والابتزاز فتختلط الأوراق وتتسع مساحة الفوضى ويرداد اللقب ويمتدح دعاة الفدرالية والمناطقية والطائفية كما تتسع مساحة الفتنة وتقوم الدعوة بانها ليست استجابة للخروج من الأزمة وإنما عملية تهدئة تأتي تحت طائلة التهديد والضغط وغيب حجة الرد على الطروحات المختلفة.. فالدعوة الى الانتخابات مبكرة تفكر فوق العملية الديمقراطية داخل مجلس النواب وفوق حق حزب الأغلبية وبرنامجه الانتخابية.. برنامج الاجماع الوطني.. فناداً كانت الدعوة للانتخابات المبكرة الهدف منها الخروج من المأزق بعيداً عن لعبة التكتيك والمناورة التي يلجا اليها طرف من اطراف اللعبة البرلمانية عندما تضيق امامه الفرص ويشعر ان حزب الأغلبية يفتقد مصداقية المصارفة في القبول والرفض ولاي توفيق وفقاً لضوابط اللعبة البرلمانية وتكون الدعوة مرتكزة على قناعة حزب الأغلبية في مواجهة أزمة فاسلابة تختلف مما يعطي لدعوة منى ايجابياً.. فالعابرين التي تحكم الدعوة تختلف من بلد لآخر ومن تجربة لآخرى إذ قد تكون الدعوة لانتخابات مبكرة ضرورية في حالة غياب الأغلبية المسيطرة داخل مجلس النواب وداخل مجلس الوزراء، وداخل الغرفة الثانية إن وجدت مما يصعب الأمر ملزماً للجوء الى الانتخابات المبكرة، أما والحالة كما هو عليه في مجلس النواب في الوقت الراهن فإن الأمر متروك لحزب الأغلبية كي يحسم هذه المسألة وفق الأصول والضوابط والاركان الديمقراطية التي تعطي الحق لحزب أغلبية يقبل ويرفض إذ قبوله يعني برفضه يجعله صاحب حق في العودة الى المجلس والرفضه التذليل الذي تخضع لبرنامجه وتراعي المصلحة الوطنية العليا قبل مراعاة مواقف الأقلية داخل المجلس وما على الأقلية إلا احترام رأي الأغلبية وموقفها الذي تتوصل اليه داخل السلطة التشريعية بشقيه النواب والشورى.

المؤتمر الحور والوسطية

يتوجب علينا باعتمادنا قيادات احزاب معارضة متواجدين في الساحة الوطنية - ونحن نختلف مع المؤتمر الشعبي العام في ذكرى تاسيسه الذي اعلن عنه في 24 اغسطس 1982م - ان تقدم جيزيل التكتيكية والاحترام لمؤسس هذا الحزب الراحل الاخ عبد الله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام.. فقد عودنا هذا الرجل على انتهاج روح الحوار والصبر والسماح منذ صعد الى سدة الحكم وحتى اليوم.. ولولا انتهاجه للحوار لما تمكن المؤتمر الشعبي العام من قيادة العمل السياسي والديمقراطي وكذا حل الكثير من المشكلات التي تعرضت لها البلاد من وقت لآخر.. حين كان الحوار جاداً ومسكولاً استطاع التوصل الي وفاء وطني في اطار صيغة النظرية التي ملتها الميثاق الوطني فخلقت عوامل الاستقرار وجات التطورات بعدها لنخل على ان المؤتمر الشعبي العام كان الخطوة التي تقدمت مسيرتنا الديمقراطية نحو



عبدالعزيز البكري

الانحياز الوطني الكبير الذي تجلى في مسدولته التاريخي وتوسد في مروده الواقعي الفائق بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، وحقق بذلك النهج والتوجه الوطني ازال الشعب والمصلحة العليا للوطن من خلال الحوار التي تأتي بنتائج اعجابية وفيها يكمن سر نجاح هذا القائد في تحقيق التطلعات والتكاسب الوطنية والاحترام المسئول على الدفاع عنها وحماتها بالحوار الجاد، ايضا تهيئة اجواء التفاهؤ حول المشكلات الحثوية مع الاشقاء والجيران وحلها على المسد العال وقاعدة لا ضير ولا ضرار، واهمها حل قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية التي تعد من اصعب القضايا الحدودية الشائكة والمعقدة في العالم.. وكان الموقف الحكيم لقائد الشعب ومؤسس المؤتمر الشعبي العام وميثاقه الوطني في بلادنا، وكان له الكثير من المواقف التي ميزته عن كثير من الزعمات في المنطقة العربية في حل المشاكل الداخلية والخارجية بواسطة الحوار كحل قضية اربيل حينئذ اليمنية واخر 1996م ودور الحوار في ايقاع اجواء الحوار والاتفاق على الحل ممكناً عبر التحكيم مع الحارة اترتريا، وما سبق وغيره كان من المواقف التي وفقها الرئيس بكل مسئولية لحل القضايا الداخلية والخارجية.. وتطور الازام مرتبها وتناجيد الامانات لتجسد الرئيس الذي سلك الحوار منهاجاً في حكمه وعلمه للشعب ودعا الى انتهاجه وتجنب العنف لحل المشكلات التي قد تنشأ بين الغيبة والاخرى.. وما هو يؤكد ذلك مجدداً في مبادرته الاخيرة الهادفة الى تطوير النظام السياسي والديمقراطي وتوسيع صلاحية الحكم المحلي وتخصيص 10% من المقاعد النيابية للبرلمان، واصلاح آلية الانتخابات وغيرها من القضايا التي استطاع فحاشته تجاوزها ووضع الحلول الناجعة لها.. وكانت هذه المبادر في وقت مبكر قبل هذه التدابير التي تعينها بلادنا هذه الازام وتضمنت اغلب ما ورد في مشاريع ومبادر احزاب اللقاء المشترك وغيرها من الاحزاب والتنظيمات السياسية.. واثنا في حزب القومي الاجتماعي ومن خلال رسالته بعثنا بها الى فخامة رئيس الجمهورية بتواضع فيها وكل القوى السياسية بتحرك تلك المبادر ان تضمنته من نقاط وقضايا مهمة تخدم مصلحة الوطن ويقطع الطريق أمام المباديات والمحاكات

بصماتها على الارض من اجانب ما تعزز من القناعات واليقين باهمية الحوسدية في حياتنا كيميئين وما شكلته من صمام امان نقل اليمن في ظل النظامين التشتيريين، من مفترق طرق الى بر الامان والامن والاستقرار وهو الامر الذي جعل الاعداء يتكالبون على الوحدة منذ الفترة الانتقالية مروراً ببردة الانفصال صف 1994م، وما تلاه من منغصات حتى نرد الحوثيين في صعدة ومداد حركة الفرصة وتداخلها مع قرصنة البر واستهداف اثر ذلك على حركة التنمية واستهداف الوحدة والامن والاستقرار الشدود انا لاشك ان الجمع يعرف ان الامن والاستقرار تحقق بالوحدة وان السكينة تحققت بالوحدة وان امن الضيفة ترسخ اكثر بالوحدة وان الصراعات العنصرية والقبلية وحتى الاسرية تحجب كل المصالح وحضورت اكثر فاكثر بالوحدة وان اية عودة الى الخلف بكل سلبيات الماضي والتفريقية كما ان ومخالفاته سيسحب نفسه داخل التفتيش التراجع والعودة الى ما قبل الوحدة وقناعاتنا تتدرج بان شعب اليمن الذي رفض بالازمس القريب ردة الانفصال فسانه يرفض الشيوم سيرفض غدا العودة الى ما قبل 22 مايو وسيحكي الوحدة السياسية والحزبية بكل الوسائل المتاحة ولن يقبل بمعودة الماضي المظلم وصراعاته وسلبياته.

السياسي ودعوتو الى فك الارتباط كيف تطورون له وما مشروعيته في اعلان الرصاية على ابناء شعبنا في المحافظات الجنوبية والشرقية.

مع الاسف البسبض وصل لتساعة الخسرف لا استطيع ان اقول الا انه خرف واهم ومرور ودخل صفحة الغفلة دون ان يدري فهو، تخلى عن ذاته الموضوعية وانتقل الى ذاته اخرى هي ذات لا اريد ان اقول اليمن اللعين او الشيطان الرجيم- ولكن ان يتماز على امته وعلى شعبه لا يمكن ان يخرج عن صفحة اليمن اللعين الذي تمرد ورفض السجود لادم بين يدي اله والتعالتي: قال انظروني الى يوم يعنون قول ايتك من المخترين.

مصالح تربط الجميع هناك تقارب او علاقة بين ما سمي بالحرك والحوثي داخل بالخط طار الخسلفي والقاعدة كيف تنظر انت الى العلاقة في اطار التانس على الوحدة اليمنية؟

باختصار مصالح قروية وقبلية ومصالح طائفية وعشائرية واسرية، مصالح كبرية تربط الجميع بالتمويل الخارجي الذي يشد حركة التانس

- لا بد من تحليل سياسي متكامل قبل الدعوة لانتخابات مبكرة
- يجب فضح ضخامة المؤامرة على اليمن بتحالف المشترك والحوثيين والقاعدة

الذين والتجربة اليمنية الى منزلق خطير وتعقيدات وارباكيات جملة.. نحن بامس الحاجة ان تكون لدينا اجوية صريحة ومشفعة ترد على اية طروحات وشكل خاص تعطي توضيحاً صريحاً على الانتخابات المبكرة اذ تم التعاطي معها لشعبنا ولا نترك مجالاً لاي التباس أو فهم قاصر لهذا القرار كما ينبغي تجنب ترك الحبل على الغارب وتكسفي بالحدوث عن دعوة مبكرة للانتخابات حتى لا يظن المواطن العادي انها حل سحري لازمة وعاج لكافة الازام والاشياء والازامات بل لكي يعرف القاضي والداني ان هذا الدعوة تأتي وفق ارادة حزب الأغلبية واستجابة لمصلحة وطنية تقتضي التجربة ومخرجاً لتخيرية الذين ارادوا ويريدون تهديم التجربة وفرب الوحدة وتزيق الوطن وتشتيت شعب اليمن خدمة لاعداء اليمن الواحد الموحد، اذ يمكن ان تؤخذ هنا ان مسيلتارمات الدعوة الى الانتخابات المبكرة ليست ملحة على الاطلاق فالجميع يعرف بواعث الدعوة وسيرورتها فمجلس النواب الحالي يملك كل الموصفات التي تؤهل ان يقود عمليات التشريع وفقاً لكل العائير الديمقراطية كما ان الحكومة التي تتحمل المسؤولية التنفيذية هي التي ليست مسخرة في اية ازمسة ولا ينبغي ان يتم عملية الرخص بين الحوار بين اللقاء المشترك والتشريع داخل مجلس النواب.

الذين والتجربة اليمنية الى منزلق خطير وتعقيدات وارباكيات جملة.. نحن بامس الحاجة ان تكون لدينا اجوية صريحة ومشفعة ترد على اية طروحات وشكل خاص تعطي توضيحاً صريحاً على الانتخابات المبكرة اذ تم التعاطي معها لشعبنا ولا نترك مجالاً لاي التباس أو فهم قاصر لهذا القرار كما ينبغي تجنب ترك الحبل على الغارب وتكسفي بالحدوث عن دعوة مبكرة للانتخابات حتى لا يظن المواطن العادي انها حل سحري لازمة وعاج لكافة الازام والاشياء والازامات بل لكي يعرف القاضي والداني ان هذا الدعوة تأتي وفق ارادة حزب الأغلبية واستجابة لمصلحة وطنية تقتضي التجربة ومخرجاً لتخيرية الذين ارادوا ويريدون تهديم التجربة وفرب الوحدة وتزيق الوطن وتشتيت شعب اليمن خدمة لاعداء اليمن الواحد الموحد، اذ يمكن ان تؤخذ هنا ان مسيلتارمات الدعوة الى الانتخابات المبكرة ليست ملحة على الاطلاق فالجميع يعرف بواعث الدعوة وسيرورتها فمجلس النواب الحالي يملك كل الموصفات التي تؤهل ان يقود عمليات التشريع وفقاً لكل العائير الديمقراطية كما ان الحكومة التي تتحمل المسؤولية التنفيذية هي التي ليست مسخرة في اية ازمسة ولا ينبغي ان يتم عملية الرخص بين الحوار بين اللقاء المشترك والتشريع داخل مجلس النواب.

قيادات حزبية: المؤتمر أسس مدماك الديمقراطية

أشاد عدد من أئماء عموم الأحزاب السياسية بدور المؤتمر الشعبي العام في قيادة البلد خلال الفترة السابقة.. وقالوا له الميثاق: ان المؤتمر الشعبي العام كان الحاضن للعمل السياسي والديمقراطي والتعددي منذ بداية الثمانينيات وحتى اليوم ناهيك عما تحقق للوطن من منجزات تنموية.. ودعوا كافة الأحزاب الى مساندة لتجاوز المشكلات والتحديات المستقبلية لأن ذلك لا ينحصر على المؤتمر وإنما هو مسؤولية وطنية ينبغي على الجميع الانسجام فيها بعيداً عن المناكدة والمكايده السياسية.

وعن التحديات التي تواجه بلادنا ومدى قدرة المؤتمر الشعبي العام على مواجهتها يقول الصيادي: هناك جملة من التحديات الكبيرة والخطرة، لعل أبرزها الوضع الاقتصادي الصعب الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية وانعكاسه على الاقتصاد الوطني الذي تأثر بها بطريقة أو بآخرى سواء في تقلص حجج المساعدات المتدفقة لبلادنا من الدول المانحة وعدم تنفيذ بعضها لقرات مؤتمر لندن للمانحين أو لنقص الإيرادات المحلية نتيجة لقلّة الصادرات المتروية وغيرها ناهيك عن سوء إدارة الموارد الطبيعية المتاحة وعدم اتباع سياسة تشفعية صارمة من قبل الحكومة لتقليل الانفاق لمواجهة الأزمة.. علاوة على الفساد المالي والإداري الذي ثبت أنه يلتهم جزءاً كبيراً من الإيرادات والأموال العامة، الأمر الذي يجعل البلد والحكومة على وجه التحديد تواجه تحدياً حقيقياً يجب ان تتغلب عليه وتخفف مناعبه قبل فوات الأوان.. ولا ننسى ما تواجهه بلادنا من تحد للنعاصر الإرهابية والتخريبية في العديد من المواقع سواء في صعدة وما تسببه من استنزاف للأموال الكبيرة لمواجهة الخطر القادم من هذه العناصر، او عناصر القاعدة التي تريد ان تكون بلادنا أحد مناطق تواجدها وانطلاقها للعديد من الدول المجاورة، الأمر الذي يتوجب على الجميع التصدي له بحزم ولا بد نذ الصدف تلعب لعينها فتكون نتاجها أكثر خطورة.. مؤكداً ان هذه المشكلات والتحديات التي تواجهها كافة الأحزاب الانسجام الفاعل في مواجهتها لأنها تهدد أمن الوطن واقتصاده وتضرر الاستثمار بمقتل وإن كنا لا ننك قدرة المؤتمر بقيادته الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي استطاع قيادة سفينة الوطن وإصلاها الى بر الامان رغم الأمواج العاتية في كثير من الأحيان.



عريف الشرجبي

صائل:

إرسي دعائم الأمن والاستقرار

المشكلات والتعابيش السياسي الاجبائي.. وكنت أتمنى على القيادات الحزبية الراهنة ان تتعلم من تلك الروح التي ساد فيها الوفاق والوئام والتسامح في التعامل مع الآخر وهذا الأمر لانسف ما نفتقد اليوم لأن هناك احزابا وقيادات حزبية لا تريد ان تسمع الأصوات ولا تناقش إلا رأيها بل وتوافق عليه حتى قبل ان تطلع عليه أو تسمعه ظناً منها انها تسير في الطريق الصحيح بينما هي تتعمد تخريب ما تم الوصول اليه وبأنه لينة لينة خلال السنوات الماضية.. ولأن الوطن اليمني يواجه جملة من التحديات الاقتصادية والتنموية وشحة في الامكانيات الى جانب المشاكل السياسية التي قد تكون من صنع هذا الحزب أو ذاك، فإنه ينبغي علينا كحزبان ان نسو فوق الصغائر ونبتعد عن سياسة التهميش وزرع الازمات ونتجه الى صنع اليمن الأكثر اشراقاً لأن مستقبلية بناء الوطن لا تقتصر على

● الصيادي

المؤتمر ضم الجراح وورسخ قاعدة الحوار

مظلة المؤتمر

وما ان تأسس المؤتمر بل منذ بدء الحوار الوطني الشامل الذي ضم الأحزاب الوطنية والشخصيات الاجتماعية والمثقفين إلى أشعر الناس بان عهداً جديداً قد أطل عليهم ليرسي دعائم الأمن والاستقرار والأخذ بالبراي والرأي الآخر، وإن كان في اطار المؤتمر الشعبي العام الذي شكل مظلة وارفعة الظلال والطمانية فعمل الجميع بكل حرية وعبروا عن آرائهم وهو الأمر الذي انعكس ايجاباً على الحياة العامة للمجتمع اليمني ويدا الكثير من السياسيين يسهمون في بناء الوطن تحت مظلة المؤتمر بدلاً من الممارسات الخاطئة لبعض القوى السياسية التي كانت تسعى للإضرار بالوطن وزرع المشاكل في بعض المناطق الوسطى.

أمين عام حزب القومي الاجتماعي

لست هنا بصدد حصر منجزات المؤتمر الشعبي العام لأنها شاهده على نفسيها، ولكني أجد نفسي - وإن كان من باب الاعتراف بالجميل- ملزماً أن أذكر كل السياسيين في الساحة الوطنية بان الاستقرار السياسي كان نتيجة طبيعية للحوار الجاد الذي انتهاجه قادة الأحزاب في تلك الفترة بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. ما شكل لينة أساسية للاستقرار العام والنمو الاقتصادي ورفض زرع الفتنة بين فرق العمل السياسي في الساحة، حيث كان مدخلاً صحيحاً لحل